الأمم المتحدة S/2014/558

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - المقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليَّ أن أقدِّم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ الولاية المنوطة بها. ويتناول التقرير ما اضطلعت به البعثة من أنشطة وما استجد من تطورات بهذا الخصوص خلال الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وسعياً إلى تحقيق أهدافها، تواصل البعثة تعاونها المنتظم مع بريشتينا وبلغراد، ومع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تضطلعان بأدوارهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حاضرة وتمارس أنشطتها، تمشيا مع البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتواصل أيضا وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل والتعاون بشكل وثيق مع البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمحورت التطورات السياسية الرئيسية حول تشكيل حكومة جديدة في صربيا، في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٦ آذار/مارس، وإجراء انتخابات جمعية كوسوفو يوم ٨ حزيران/يونيه. ونتج عن هذه التطورات، من بين أمور أخرى، بطء في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي حين لم تُعقد

080814 070814 14-58364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أي اجتماعات رفيعة المستوى بين ممثلي بلغراد وبريشتينا خلال هذه الفترة، واصل الاتحاد الأوروبي تيسير المناقشات على المستوى الفني بشأن تنفيذ مختلف أحكام ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات“ المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي ٢٢ أيار/مايو، عقد ممثلو كوسوفو أيضا اجتماعات مع وسطاء الاتحاد الأوروبي من أجل النهوض بتنفيذ الجوانب الفنية للاتفاق المتعلق بحرية الحركة الذي تم التوصل إليه بين بلغراد وبريشتينا في وقت سابق. ومن المتوقع أن تُستأنف المحادثات على مستوى رفيع بعد تشكيل حكومة جديدة في بريشتينا.

٤ - وفي بلغراد، عُين زعيم الحزب التقدمي الصربي، ألكسندر فوتشيتش، رئيسا للوزراء وتشكلت رسميا، في ٢٩ نيسان/أبريل، الحكومة الائتلافية الجديدة التي ضمت الحزب الاشتراكي لصربيا، وكذلك الأحزاب الأصغر نطاقا. وأعادت الحكومة الجديدة تأكيد التزامها بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بريشتينا وبالتنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥ - وفي بريشتينا، صوّت أكثر من ثلثي أعضاء جمعية كوسوفو، بمن فيهم أغلبية من الممثلين عن صرب كوسوفو وعن طوائف أخرى من غير الأغلبية، في جلسة استثنائية عقدت يوم ٧ أيار/مايو، على حل الجمعية، ومن ثمة نشأت الحاجة إلى انتخابات مبكرة أجريت في ٨ حزيران/يونيه. وتمت تلك الانتخابات في كنف السلام في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك البلديات الأربع التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو في الشمال، وفي ظل إطار قانوني موحد. وشارك في الانتخابات ما مجموعه ٣١ كيانا سياسيا، منها ٥ كيانات من صرب كوسوفو، وأدلى ٤٢,٦٣ في المائة من الناخبين المؤهلين (٨٣٤ ٧٦٦ شخصا) بأصواتهم مقارنة بـ ٤٥,٢٩ في المائة في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠. وساهم تشجيع قوي من بلغراد في تحقيق إقبال للناخبين في البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو مماثل لمعدل الإقبال في تلك البلديات أثناء الانتخابات العامة الصربية يوم ١٦ آذار/مارس. وعلى وجه التحديد، كانت نسبة الإقبال ١٨,٢٥ في المائة في ميتروفيتشا الشمالية، و ٣٥,٨٦ في المائة في زوبين بوتوك، و ٢٢,٩٢ في المائة في زفيتشان/زفيدجان، و ٢٦,٨٥ في المائة في ليبوسافيك/ليبوسافيتش.

٦ - وفي البلديات الست التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو جنوبي نهر إيبر/إيبار، كان متوسط معدل الإقبال أعلى مما كان عليه بالنسبة لكوسوفو ككل. وتأجل عدد من الإصلاحات الانتخابية، التي قُدمت إلى الجمعية قبل الانتخابات. ونتيجة لذلك التأجيل جزئيا، لا تزال هناك بعض المخاوف التي تتصل خاصة بدقة قائمة الناخبين،

على الرغم من أن استعراضا أوليا أسفر عن شطب أسماء قرابة ٠٠٠ ٢٠ شخص متوفى. ومع ذلك، يظل عدد الناخبين المؤهلين أكبر بقليل من العدد الكلي لسكان كوسوفو.

٧ - وكما هو الحال في الانتخابات الماضية، يسرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراء الانتخابات في البلديات التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو في الشمال، حيث وفرت التوجيه والمشورة والمساعدة الفنية إلى هيئات إدارة الانتخابات. ودعمت المنظمة التصويت عن طريق البريد للناخبين المؤهلين الذين يقيمون في صربيا والجبل الأسود. وأوفد حوالي ١٥٠ موظفا تابعين للمنظمة إلى ٩٤ مركز اقتراع في شمال كوسوفو للمساعدة في الانتخابات. ونسقت شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو الأنشطة الأمنية بشكل وثيق خلال الانتخابات.

٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، نُشر في كافة أنحاء كوسوفو ٩٦ عضوا من بعثة للاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. وخلص هؤلاء المراقبون إلى أن الانتخابات كانت شفافة ومنظمة تنظيما جيدا، ولكنهم لاحظوا أن قِصر المهلة الزمنية كانت له بعض الآثار السلبية على أمور منها نوعية الشكاوى وعمليات الطعن، وعملية التصويت خارج كوسوفو.

٩ - وفي ٤ تموز/يوليه، صدقت لجنة الانتخابات المركزية لكوسوفو على النتائج النهائية للانتخابات. ولم يحقق أي كيان أغلبية مطلقة في جمعية كوسوفو. ومن بين أحزاب ألبان كوسوفو، حصل الائتلاف الذي يقوده حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم على ٣٠,٤ في المائة من الأصوات (فاز بـ ٣٧ مقعدا)، تليه رابطة كوسوفو الديمقراطية بنسبة ٢٥,٢ في المائة (فازت بـ ٣٠ مقعدا)، ثم حركة تقرير المصير لألبان كوسوفو (فيتفيندوسيي) بنسبة ١٣,٦ في المائة (فازت بـ ١٦مقعدا)، والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو بنسبة ٩,٦ في المائة (فاز بـ ١١ مقعدا)، وحزب المبادرة من أجل كوسوفو المنشأ حديثا بنسبة ٥,١٥ في المائة (فاز بـ ٦ مقاعد). ولم تتمكن الكيانات السياسية التي تمثل الطوائف من غير الأغلبية من الحصول على أي مقاعد عدا المقاعد الـ ٢٠ التي يكفلها الدستور. ومن المقاعد الـ ١٠ المضمونة لطائفة صرب كوسوفو، فازت المبادرة المدنية الصربية بتسعة وفاز الحزب الديمقراطي التقدمي بمقعد واحد. ومن المقاعد الـ ١٠ المضمونة للطوائف الأخرى من الأقلية، فاز الحزب الديمقراطي التركي لكوسوفو بالمقعدين المكفولين لطائفة أتراك كوسوفو. وفاز ائتلاف ''فاكات'' بمقعدين والحزب الديمقراطي الجديد بمقعد واحد لطائفة بوشناق كوسوفو. وفاز بمقعد واحد كل من الحزب الديمقراطي لطائفة الأشكالي في كوسوفو، والحزب الليبرالي المصري، وحزب الأشكالي من أجل التكامل، والتحالف من أجل الغورانيين وحزب الروما الجديد لكوسوفو.

١٠ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، وقّع كل من رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو وحزب المبادرة من أجل كوسوفو إعلان تحالف، اقتُرح فيه زعيم التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، راموش هاراديناي، كمرشح مشترك لهذه الأحزاب لمنصب رئيس الوزراء. وطعن زعيم حزب كوسوفو الديمقراطي ورئيس الوزراء المنتهية ولايته هاشم تاجي في دستورية هذا التحالف الذي تشكل بعد الانتخابات، مما أدى إلى مراجعة من قبل المحكمة الدستورية بناء على طلب رسمي من رئيسة كوسوفو، عاطفة يحي آغا، في ١٩ حزيران/يونيه. وفي ١ تموز/يوليه، قضت المحكمة بأن الرئيسة هي أساسا التي ينبغي أن تقترح مرشحا لمنصب رئيس الوزراء يسميه الحزب أو الائتلاف القائم قبل الانتخابات الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد. ومع ذلك قضت المحكمة أيضا بأنه إذا لم يحصل المرشح المقترح على العدد اللازم وهو أصوات ٦١ من أعضاء الجمعية البالغ عددهم ١٢٠، يمكن للرئيسة أن تعيّن، بعد إجراء مشاورات، مرشحا من نفس الائتلاف/الحزب القائم قبل الانتخابات أو من حزب آخر.

١١ - وفي ٢ أيار/مايو وضعت سلطات كوسوفو والمفوضية الأوروبية الصيغة النهائية لمشروع نص اتفاق الاستقرار والانتساب الذي يحدد الإطار للانتساب السياسي والاقتصادي. وقد أحيل مشروع النص إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاستعراضه. وواصلت سلطات كوسوفو والمفوضية الأوروبية أيضا التقدم في مناقشاتها حول نظام تحرير التأشيرة.

١٢ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعتمدت جمعية كوسوفو قانون ”التصديق على الاتفاق الدولي بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي بشأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو“، الذي يمدد ولاية تلك البعثة حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وكذلك بشأن إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن الاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيقات. وأصدرت الجمعية أيضا قانون ”تعديل وتكملة القوانين المتصلة بولاية بعثة الاتحاد الأوروبي“. وتم تأجيل اعتماد التشريعات الإضافية اللازمة لدعم عمل المحكمة المتخصصة إلى ما بعد تشكيل الجمعية الجديدة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية بعثة الاتحاد لمدة سنتين. وستواصل البعثة الاضطلاع بولايتها، وتحتفظ بقدراتها من ضباط الشرطة الدولية والقضاة والمدعين العامين، مع التركيز على بناء القدرات الاستراتيجية على مستوى القيادة وعلى تنفيذ الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاقات، لا سيما في شمال كوسوفو. وسوف تواصل العمل في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٣ - وفي مطلع حزيران/يونيه، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، بزيارة رسمية إلى منطقة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه الكيانات والسلطات الدولية الموجودة في كوسوفو. والتقى مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي في بريشتينا وميتروفيتشا وبلغراد.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - في أعقاب الانتخابات البلدية لكوسوفو التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استهلت البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو ووزارة إدارة الحكم المحلي في كوسوفو مناقشة مطولة بشأن مضمون اللوائح البلدية الجديدة. وفي ١٥ أيار/مايو، عقدت البلديات الأربع جلسات تمت فيها تسوية جميع الأحكام المتنازع عليها، ويوم ١٦ أيار/مايو، صدقت الوزارة على اللوائح المعتمدة.

١٥ - وأجرت السلطات البلدية الجديدة في الشمال وبريشتينا أيضا مناقشات بشأن مجموعة من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وترتبط بعض المسائل الأساسية أيضا بالمناقشات الجارية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بتشكيل رابطة أو جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية المتوخاة في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٦ - وفي حزيران/يونيه، وقعت عدة حوادث في منطقة الجسر الرئيسي بميتروفيتشا، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر على جانبي النهر. ففي الساعات الأولى من صباح ١٨ حزيران/يونيه، أُزيل متراس كان موجودا لمدة طويلة في الطرف الشمالي للجسر، ولكنه استُبدل بعد عدة ساعات بأوعية من الخرسانة لغراسة النباتات وكمية من التربة ظلت تسد الطريق الرئيسي، وكان ذلك بحضور رؤساء بلديات الشمال الأربع ومدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع للحكومة الصربية. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أدى احتجاج عام ضد هذه الأعمال قام به ألبان كوسوفو في جنوب ميتروفيتشا إلى اشتباكات عنيفة مع شرطة كوسوفو، مما أسفر عن إصابة ١٣ ضابط شرطة و ١٢ شخصا في صفوف المدنيين وألحق أضرارا بمركبات شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة. وساعدت استجابات شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في الإبان وبفعالية على الحيلولة دون مزيد من تصعيد التوتر. وأعلن رئيس بلدية ميتروفيتشا الشمالية في وقت لاحق عن خطط لإقامة منطقة للمشاة حول الطرف الشمالي للجسر، إلى جانب ساحة رئيسية ستسمى ''ساحة القيصر لازار''.

١٧ - وفي ١٠ تموز/يوليه، تم تثبيت كتلة خرسانية تحمل لوحة كتب عليها ''ساحة آدم ياشاري'' وبها عمود رُفع عليه العلم الألباني، وذلك في مفترق طرق في منطقة محلة البوشناق المختلطة عرقيا في شمال ميتروفيتشا. وفي ١١ تموز/يوليه، تم تثبيت كتلة خرسانية مماثلة نُقشت عليها عبارة ''ميدان جيش تحرير كوسوفو'' في منطقة أخرى متعددة الأعراق على الجانب الشمالي من نهر إيبر/إيبار. وفي ضوء التوترات المتزايدة، عقدت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، اجتماعا مع ممثلي بلغراد وبريشتينا في بروكسل يوم ١١ تموز/يوليه. واتفق الجانبان على إنشاء فريق عامل سيجتمع يوم ٢٢ تموز/يوليه لتسوية هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات بين رئيسي بلديتيْ ميتروفيتشا الشمالية وميتروفيتشا الجنوبية برعاية وزارة البيئة والتخطيط العمراني.

رابعا - الأمن

١٨ - في ٢٥ نيسان/أبريل، قام أشخاص مجهولو الهوية بإطلاق النار على قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون كانت تقوم بدورية اعتيادية متجهة إلى البوابة ٣١، مما تسبب في أضرار لمركبتين تابعتين لتلك البعثة. وقد أدان الهجومَ كل من القيادة في بريشتينا وبلغراد، وممثلي الخاص، ورؤساء البعثات الدولية الأخرى. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم بعدُ أي اعتقال فيما يتصل بالحادثة.

١٩ - ولم تشهد فترة الحملة الانتخابية وعملية إجراء الانتخابات حوادث أمنية تُذكر. ويوم ١٢ حزيران/يونيه، قامت سلطات كوسوفو والسلطات الألبانية بعملية كبرى مشتركة لإنفاذ قانون مكافحة المخدرات، فعطلت شبكة اتجار متطورة، وصادرت كمية كبيرة من المخدرات غير المشروعة. وفي ٨ تموز/يوليه، احتج نحو ٥٠٠ شخص في الساحة الرئيسية في بريشتينا على إدانة العديد من المنحدرين من أصل ألباني في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. واتجه المحتجون في مسيرة إلى سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وأحرقوا علم ذلك البلد. وفي وقت لاحق، يومي ١١ و ١٣ تموز/يوليه، انضمت عدة مئات من ألبان كوسوفو إلى الاحتجاجات في نقطة عبور الحدود هاني إي إليزيت/الجنرال يانكوفيتش في مدينة فيريزاي/أوروسيفاتش دعما للاحتجاجات الجارية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، مما أدى إلى إغلاق نقطة عبور الحدود الرئيسية بشكل مؤقت.

خامسا - سيادة القانون

٢٠ - في ٢٩ تموز/يوليه، حينما كان يجري وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، قام كلينت ويليامسون، رئيس هيئة الادعاء بفرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيقات بإصدار بيان يلخص استنتاجات فرقة العمل حتى ذلك التاريخ الناشئة عن تحقيقها في الادعاءات التي تضمنها تقرير مقرر مجلس أوروبا، ديك مارتي، الصادر في عام ٢٠١٠. ويرد البيان كاملا في المرفق الثاني لهذا التقرير. وقال رئيس هيئة الادعاء إن التحقيق كان ''شاقا للغاية''، بسبب عدد الأشخاص والوثائق التي تتطلب الاهتمام وعدم وجود أدلة مادية وشهود ووقوع الأحداث قبل نحو ١٥ عاما. وبالإضافة إلى ذلك، صعَّب ''مناخ من التخويف'' ضد الشهود الحاليين والمحتملين نشاط فرقة العمل. ومع ذلك، ونتيجة لهذا التحقيق، يعتقد رئيس هيئة الادعاء أن فرقة العمل ستكون قادرة على تقديم لائحة اتهام ضد بعض كبار المسؤولين السابقين في جيش تحرير كوسوفو لضلوعهم في حملة اضطهاد منظمة استهدفت الأقليات وشملت القتل خارج نطاق القانون والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي والتشريد القسري وتدنيس وتدمير الكنائس وغيرها من المواقع الدينية، مما ''أدى بالفعل إلى التطهير العرقي لأعداد كبيرة من السكان الصرب والروما من مناطق كوسوفو الواقعة جنوب نهر إيبار، باستثناء عدد قليل من جيوب الأقليات المتفرقة''. وتشير الأدلة إلى أن هذه الجرائم ارتُكبت بطريقة منظمة وأجازها أفراد ''في المستويات العليا'' من قيادة جيش تحرير كوسوفو، ''واتساع نطاقها أو طابعها المنهجي يبرر المحاكمة عليها كجرائم ضد الإنسانية''. كما عثرت فرقة العمل على أدلة تبين وجود حملة مطردة من العنف والترهيب من قبل أفراد داخل جيش تحرير كوسوفو ضد المعارضين السياسيين من ألبان كوسوفو، وذلك لأهداف منها الحصول على السلطة السياسية والثروة الشخصية لأنفسهم.

٢١ - وفيما يتعلق بمزاعم قتل الناس بهدف استئصال أعضائهم، تم العثور على أدلة تبين أن هذه الممارسة حدثت ''على نطاق محدود جدا وأن عددا قليلا من الأشخاص قُتلوا لغرض استخراج أعضائهم والاتجار بها''. وأوضح رئيس هيئة الادعاء أن الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن لا تكفي من أجل إدراج هذه الجرائم في لائحة اتهام. ومع ذلك، قال إن فرقة العمل ستواصل العمل الحثيث بخصوص هذا الجانب من التحقيق في محاولة للحصول على أدلة مفيدة.

٢٢ - وأشار رئيس هيئة الادعاء أيضا إلى أن الفرقة الخاصة المعنية بالتحقيقات لن تقدم لوائح اتهام محددة إلا متى تأسست محكمة متخصصة بالكامل، وحتى ذلك الوقت، ستظل

تفاصيل استنتاجات فرقة العمل والأدلة الداعمة مكتومة. وشدد على أن نشاط التحقيق الذي تقوم به فرقة العمل سيتواصل في الأثناء. وحث بقوة حكومة وجمعية كوسوفو والاتحاد الأوروبي على التحرك بسرعة لكي يتم إنشاء المحكمة في أوائل عام ٢٠١٥.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة أنشطة الرصد والاضطلاع ببعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، بالتعاون مع مؤسسات كوسوفو والسلطات الصربية. وواصلت البعثة تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان التي لا تعترف بكوسوفو. وواصلت أيضاً تقديم خدمات التصديق على الوثائق لصالح المقيمين في كوسوفو وبناء على طلب الدول غير المعترفة بكوسوفو، وذلك أساسا لأغراض التصديق على الوثائق الخاصة بالأحوال الشخصية والتعليم ووثائق المعاش التقاعدي، حيث بلغ مجموع هذه الوثائق ٧٧٧ وثيقة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه.

٢٤ - وواصلت البعثة تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها. فقد أصدرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسعا من نشرات الإنتربول الحمراء. وفي ١٦ أيار/مايو، يسرت البعثة تسليم مشتبه به من كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

٢٥ - وعقب اعتماد القانون المتعلق بتعديل وتكملة القوانين المتصلة بولاية بعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٣ نيسان/أبريل، وقّع المجلس القضائي لكوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي اتفاقا بشأن الجوانب ذات الصلة من نشاط وتعاون قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي مع قضاة كوسوفو العاملين في المحاكم المحلية. ويتضمن الاتفاق إيضاحات بشأن عدد ودور قضاة البعثة الذين يجوز لهم الاستماع للقضايا الجارية والمقبلة، والإجراءات التي بموجبها يجوز لقضاة البعثة أن يطلبوا من المجلس القضائي لكوسوفو إحالة القضايا إلى القضاة الدوليين.

٢٦ - وفي ٢٣ أيار/مايو، بدأت محكمة ميتروفيتشا الأساسية إجراءات ضد ما يسمى ''مجموعة درينيتشا''، التي تضم سبعة من أعضاء جيش تحرير كوسوفو سابقا بتهم متعددة تتصل بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين. ويوم ٢٠ أيار/مايو، فر ثلاثة من المتهمين السبعة من السجن أثناء تلقيهم العلاج الطبي في مركز الرعاية السريرية بجامعة بريشتينا. إلا أنهم سلموا أنفسهم في ٢٣ أيار/مايو، إلى شرطة كوسوفو ونقلوا بعد ذلك إلى سجن في دوبرافا.

٢٧ - وفي ١٥ أيار/مايو ألقت شرطة كوسوفو القبض على شخص من صرب كوسوفو كان قد هرب من سجن الشرطة في ١٢ آذار/مارس في زوبين بوتوك. وكان ذلك الرجل محتجزا رهن التحقيق للاشتباه في ارتكابه عددا من الجرائم الخطيرة، منها الاعتداء

على موظفين من بعثة الاتحاد الأوروبي وممتلكات تابعة لها وتعريض موظفين تابعين للأمم المتحدة وأفراد مرتبطين بها للخطر.

٢٨ - وعقب اجتماع عقده الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين في ٧ نيسان/أبريل، استؤنفت في ٢٣ نيسان/أبريل عمليات استخراج الجثث في مقبرة جماعية في رودنيتشا ببلدية راسكا في جنوب صربيا. وتم الانتهاء من ذلك في ٢١ حزيران/يونيه، مما أسفر عن استخراج ٤٥ مجموعة من الرفات البشري، إلى جانب ٨٨ من الأشلاء. وأرسلت عينات من الحمض النووي الريبي (DNA) إلى مختبر تديره اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين لتحليلها. وأعلنت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين التابعة لحكومة صربيا أن المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب قد أصدر أمرا من المحكمة للتحقيق واستخراج الجثث في موقعين آخرين في رودنيتشا. وتم الانتهاء من الحفريات في واحد من هذه المواقع دون اكتشاف رفات بشري.

٢٩ - وزار الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الموقع خلال زيارة رسمية له إلى منطقة البعثة في أوائل حزيران/يونيه. كما زار أعضاء فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي رودنيتشا، عقب زيارة إلى كوسوفو من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، حيث التقوا مع سلطات كوسوفو، وأقارب الأشخاص المفقودين، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وجهات معنية أخرى. وكانت الزيارة جزءا من جولة في المنطقة شملت أيضا كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. وأكد أعضاء الفريق العامل على الحاجة الملحة لتجديد الالتزام على أعلى مستوى سياسي ووضع استراتيجية وطنية وإقليمية جديدة لمعالجة مسألة حالات الاختفاء القسري والمفقودين في غرب البلقان.

سادسا - العائدون والمجتمعات المحلية

٣٠ - ما بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٤٩ شخصا من المشردين عادوا طوعاً إلى كوسوفو، ٢٣ منهم من صرب كوسوفو، و ١٥ من طوائف الروما وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو و ٩ من بوشناق كوسوفو و ٢ من الغورانيين.

٣١ - وأكملت البعثة برنامجها لتدابير بناء الثقة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الرامي إلى تعزيز المصالحة بين مختلف الطوائف في كوسوفو. ونُفذ البرنامج في ١٨ بلدية في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك الشمال، حيث دعم المبادرات المجتمعية التي يضطلع بها المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية الأخرى في مجالات مثل الشباب والرياضة والتعليم. وكانت المشاريع تهدف خاصة إلى التشجيع على تحسين حصول الطوائف من غير الأغلبية على التعليم

النظامي وبناء القدرات المهنية. وقد وفرت البعثة المعدات وغيرها من المساعدات لمركز للشباب مختلط العرقيات في شمال ميتروفيتشا. كما شجع برنامج بناء الثقة مشاريع في مجالات تعددية اللغات والحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية.

٣٢ - وفي أيار/مايو، استهل مكتب الشؤون المجتمعية في ديوان رئيس وزراء كوسوفو برنامج تدريب لمدة ستة أشهر في مؤسسات كوسوفو الحكومية لفائدة ١٠٠ شخص ينتمون إلى طوائف من غير الأغلبية. كما استهلت شرطة كوسوفو حملة انتداب جديدة في شهر أيار/مايو، حظيت باهتمام كبير لدى طوائف كوسوفو من غير الأغلبية، وسلطت الضوء أيضا على عدد من القضايا الإدارية العالقة، مثل التصديق على الشهادات الأكاديمية لمقدمي الطلبات المنتمين إلى هذه الطوائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت سلطات كوسوفو أيضا في بحث وسائل لتمكين حاملي الشهادات الصادرة عن جامعة ميتروفيتشا التي تدعمها بلغراد من طلب العمل في القطاع العام في كوسوفو.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٣٣ - أسفر التأخير في تعيين ميسر الاتحاد الأوروبي الجديد وترشيح ممثلي كوسوفو الجدد بسبب انتخابات جمعية كوسوفو عن تقلص انتظام اجتماعات المجلس المعني برصد التنفيذ الذي يضم ممثلين عن سلطات كوسوفو، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية وغيرهم من الممثلين الدينيين، وعن مكتب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمناقشة حماية التراث الديني والثقافي في كوسوفو.

٣٤ - وسجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٥ حادثة استهدفت مواقع للتراث الديني والثقافي (من بينها ١٢ من المواقع الأرثوذكسية الصربية، وواحد إسلامي واثنان من مواقع الروم الكاثوليك). وشملت الحوادث رسم أشكال مسيئة على أحد أبواب دير فيسوكي ديتشاني في بلدية ديتشان/ديدجان في ٢٥ نيسان/أبريل. وتم تشديد الإجراءات الأمنية في الدير، بوسائل منها تركيب نظام فيديو بدائرة مغلقة. في ٢٥ حزيران/يونيه، أقامت شرطة كوسوفو دعوى ''استيلاء على ممتلكات'' فيما يتعلق ببناء غير قانوني في المنطقة الوقائية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لم ينفذ أمر الهدم بعدُ ولا يزال مطعونا فيه.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٥ - قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، تشالوكا بياني، تقريره عن مهمة المتابعة التي اضطلع بها في صربيا، بما في ذلك كوسوفو، من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين المعقودة في جنيف (A/HRC/26/33/Add.2). وأثنى المقرر الخاص على الجهود البارزة التي تبذلها حكومة صربيا وسلطات كوسوفو لتحسين حالة المشردين داخليا، ولكنه أهاب بسلطات كوسوفو تركيز الجهود على ضمان الإنفاذ الفعال للقانون، وزيادة الالتزام السياسي وتعزيز فعالية التنسيق المؤسسي من أجل تحقيق حلول دائمة لهؤلاء الأشخاص. وشدد المقرر الخاص أيضا على الحاجة الملحة لتسوية قضايا الممتلكات.

٣٦ - واستُهل أسبوع للتسامح والمصالحة في كوسوفو (٢٣-٣٠ أيار/مايو) بمؤتمر سنوي مدته ثلاثة أيام بشأن الحوار بين الأديان هو الثاني من نوعه. وجمعت هذه المناسبة بين ممثلين عن الطوائف الدينية المختلفة، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، تحت شعار ''الدين والسياسة: تعزيز الحوار بين الأديان كوسيلة للتنمية الديمقراطية''. وأتاح هذا المؤتمر، الذي نظمته وزارة الشؤون الخارجية، منبرا بناء لمواصلة تعزيز الحوار والمصالحة.

٣٧ - وشاركت رئيسة كوسوفو في مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع المعقود في لندن من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه. وسلطت الرئيسة، في كلمتها أمام مؤتمر القمة، الضوء على التعديلات التي اعتمدت مؤخرا على القانون المتعلق بمركز وحقوق الشهداء والمعوقين، وقدامى المحاربين، وأعضاء جيش تحرير كوسوفو، وضحايا الحرب المدنيين وأسرهم، والتي تُدرج المتعرضين للعنف الجنسي كفئة منفصلة من ضحايا الحرب، وبالتالي توفر لهم فرص جبر الضرر. وفي أول حكم من هذا القبيل في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٢، ألغت محكمة الاستئناف، في ٢٤ حزيران/يونيه، حكما بالبراءة صادرا عن محكمة ميتروفيتشا الابتدائية وقضت بإدانة اثنين من المتهمين بجرائم حرب تتمثل في حادثة اغتصاب ارتكبت في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وصدر حكم بالسجن لمدة ١٢ سنة على أحدهما ولمدة عشر سنوات على الآخر.

٣٨ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نتائج تقييم شامل لتنفيذ القانون المتعلق باستخدام اللغات، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧ على مستوى البلديات في كوسوفو. ووفقا لهذا التقييم، لا يزال القانون ينفذ جزئيا فقط، ويعوقه نقص الموارد وسوء تفسير أحكامه. وكجزء من برنامج تدابير بناء الثقة، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم

للمركز الأوروبي لقضايا الأقليات في إعداد منشور ”تعزيز حماية حقوق اللغة في كوسوفو: دليل لتنفيذ القانون المتعلق باستخدام اللغات“.

تاسعا - الملاحظات

٣٩ - إنني أثني على مؤسسات كوسوفو وكياناتها السياسية وسكانها لإجراء الانتخابات لجمعية كوسوفو في ٨ حزيران/يونيه بشكل سلمي ومنظم، وعلى مشاركة الكيانات السياسية والناخبين من صرب كوسوفو في شمال كوسوفو. وقد كانت المفاوضات التي تلت الانتخابات اختبارا مهما آخر للنضج السياسي لمؤسسات كوسوفو، واختتام هذه المفاوضات بشكل فعال أمر لا بد منه حتى يتسنى للقيادة الجديدة في بريشتينا المضي قدما على وجه السرعة في معالجة التحديات الرئيسية، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي والحوار السياسي مع بلغراد.

٤٠ - وأرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في صربيا برئاسة رئيس الوزراء، ألكسندر فوتجيتش، في ٢٩ نيسان/أبريل. وألاحظ مع التقدير قيام الحكومة الجديدة في وقت مبكر بإعادة تأكيد التزامها باستمرار الحوار الرفيع المستوى مع بريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وبالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٣.

٤١ - وأدين بشدة أعمال العنف التي ارتكبت خلال مظاهرة يوم ٢٢ حزيران/يونيه في ميتروفيتشا الجنوبية. وفي نفس الوقت، أثني على الروح المهنية التي تحلت بها شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو لدى التصدي للعنف. ويظل من الضروري تجنب الإجراءات الأحادية الجانب والخطاب التحريضي من أجل المساعدة في الحفاظ على مناخ يفضي إلى استمرار الحوار بنجاح. وهذه الحادثة هي تذكير صارخ بأن المصالحة بين الطوائف لا تزال مسارا طويلا وشاقا. كما تبرز الحاجة لقيام جميع الأطراف بتجسيد التقدم الذي توصل إليه القادة في بروكسل على أرض الواقع.

٤٢ - وإذ ألاحظ أنه لم يجر عقد أي اجتماعات رفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب عمليات ما قبل وبعد الانتخابات في بلغراد وبريشتينا، فإنني أشجع كلا الجانبين على استئناف هذه الاجتماعات في أقرب فرصة. والتنفيذ الكامل والدقيق لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفقا لخطة التنفيذ التي وضعت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، ينبغي أن يتيح الإطار لمعالجة القضايا الأخرى العالقة من خلال استمرار المشاركة الرفيعة المستوى من قبل بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٤٣ - وأرحب أيضا بتشكيل المجالس البلدية الجديدة واعتماد اللوائح البلدية من قبل البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وأثني على المواقف البنّاءة التي اتخذها جميع الأطراف في هذا الصدد. وهذه التطورات الإيجابية تمثل، إلى جانب نجاح إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية في جميع أنحاء كوسوفو، خطوات حاسمة نحو إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو في المستقبل، على النحو المتوخى بموجب اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإنني أحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي نفس الوقت، أرحب بقرارات تمديد أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي، وبإنشاء محكمة متخصصة، مما سيساعد كوسوفو على مواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة لديها.

٤٤ - وفي هذا الصدد، أرحب ببيان النتائج الذي أصدره في ٢٩ تموز/يوليه رئيس هيئة الادعاء بفرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيقات. وأود أن أثني على العمل المكثف الذي قامت به فرقة العمل، والذي هو ضروري ليس فقط للحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة الدولية، وإنما أيضا لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة، وجميعها أمور لا بد منها لتعزيز المصالحة بين الطوائف والتئام الجراح في كوسوفو. وأود أن أشكر قيادة الاتحاد الأوروبي لتخصيص كامل الموارد السياسية والمالية لإنجاز هذه العملية، وأحث بقوة سلطات كوسوفو وكذلك هياكل الاتحاد الأوروبي الداعمة على كفالة إنشاء محكمة متخصصة بحلول بداية عام ٢٠١٥.

٤٥ - وأثني على خبراء الطب الشرعي من صربيا وبعثة الاتحاد الأوروبي وكوسوفو للعمل الهام الذي انجز حتى الآن في موقع لاستخراج الجثث في رودنيتشا. وأهيب بالأطراف إلى مواصلة هذا العمل الحثيث، وتجديد الجهود الرامية إلى ضمان مزيد من التقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وأشجع مرة أخرى الذين قد تكون لديهم أي معلومات مفيدة بشأن مصير الأشخاص المفقودين على التطوع بتقديمها والمساعدة في إغلاق هذا الفصل المؤلم.

٤٦ - لقد أثبتت الالتزامات القوية من جانب بلغراد وبريشتينا بالمضي قدما على درب التكامل الأوروبي، إلى جانب المشاركة النشطة من قبل الاتحاد الأوروبي، أنها قوة دفع حاسمة نحو الهدف البالغ الأهمية المتمثل في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود المكثفة التي تبذلها كوسوفو والمفوضية الأوروبية، والتي أسفرت عن الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لنص اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وأتطلع إلى استعراض مبكر من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - وفي الختام أود أن أعرب عن الشكر لممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته التطلعية والدينامية، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على تفانيهم وجهودهم للمساهمة في استمرار التقدم في كوسوفو. وأعرب عن امتناني أيضاً لشركائنا في الميدان منذ أمد طويل، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو على إسهاماتهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

المرفق الأول

التقرير المقدّم من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عن الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، وواصلت تأدية مهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وأسفرت المحاكمات على جرائم الحرب عن أول إدانة منذ عام ٢٠٠٢ للاغتصاب كجريمة حرب. وبدأ ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المحاكمة في قضية ''مجموعة درينيتشا'' ضد عدد من المتهمين البارزين. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات أعمال التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا. وفيما يتعلق بتعزيز الأنشطة، جرى التشديد بشكل خاص على جملة أمور منها المشاكل المتصلة بالسجناء البارزين والشديدي الخطورة، وعلى عدد من الأحداث الهامة بما في ذلك الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه واحتفالات فيدوفان. كما واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تسهيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسّره الاتحاد بشأن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد في قطاع سيادة القانون.

وفي حين لوحظ تقدم في شمال كوسوفو، فإن الوضع الأمني، لا سيما في زوبين بوتوك، يبعث على قلق متزايد. ومن المؤشرات على ذلك الحادث الذي وقع في أواخر نيسان/أبريل، عندما أُطلق النار على موكب تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي كان في طريقه إلى نقطة العبور. واندلعت احتجاجات عنيفة في نهاية حزيران/يونيه بسبب إزالة متراس كان موجودا لمدة طويلة على الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا والأشغال التي تلت ذلك لإقامة ما يسمى ''حديقة السلام'' التي حلت محل الحاجز.

وأخيرا، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تمديد ولاية بعثة الاتحاد لمدة سنتين.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي، نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٤

جرائم الحرب

تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بالتطورات التي حدثت في العديد من قضايا جرائم الحرب التي ينظر فيها قضاة ومدعون عامون تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٢ أيار/مايو، بدأت هيئة من ثلاثة قضاة تابعين للبعثة يعملون في المحكمة الابتدائية لميتروفيتشا محاكمة ''مجموعة درينيتشا''. وتتعلق القضية بدعوى تعذيب وسوء معاملة رهائن في مقر جيش تحرير كوسوفو في ليكوفتش/ليكوفاتش (بلدية سكندراي/سربكا) في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

وفي ٢٩ أيار/مايو، برأت هيئة من قضاة البعثة في المحكمة الابتدائية لميتروفيتشا جميع المتهمين الأربعة في قضية ''مجموعة درينيتشا ٢'' المتعلقة باختطاف وتعذيب واغتصاب امرأتين من ألبان كوسوفو في ميتروفيتشا الجنوبية في أواخر عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩. وقد أثبتت المحكمة بما لا يدع مجالا للشك أن واحدا من المتهمين كان قد اختطف إحدى الضحيتين، إلا أن مدة التقادم لتلك الجريمة البالغة خمس سنوات كانت قد انقضت.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، شهدت كوسوفو صدور أول إدانة منذ عام ٢٠٠٢ للاغتصاب كجريمة حرب عندما ألغت محكمة الاستئناف، بهيئة مكونة من قاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي وقاض محلي حكما بالبراءة صادرا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ وحكمت على واحد من المتهمين الاثنين بالسجن لمدة ١٢ سنة و على الآخر بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد سكان مدنيين في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢١ أيار/مايو، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي يعمل في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام في المحكمة الابتدائية في بريشتينا ضد شخصين مشتبه في قبولهما عرضا بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من اتحاد يضم خمسة أشخاص مقابل ضمان اختيار وكالة الخصخصة في كوسوفو للعرض الذي قدموه في عملية لخصخصة الأراضي في عام ٢٠٠٩.

وفي ٢٢ أيار/مايو، أصدر قاض تابع للبعثة يعمل بالمحكمة الابتدائية في بريزرن حكما على متهم بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف وبغرامة قدرها ٦٠٠ يورو على أساس تفاوض لتخفيف العقوبة. وقد ثبتت على المتهم تهمة تهريب المخدرات إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩ كعضو في جماعة إجرامية منظمة.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، بدأت هيئة مكونة من قاض محلي واثنين من القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي يعملان بالمحكمة الابتدائية في بريشتينا المحاكمة في قضية بارزة هي قضية ''وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١'' التي تنطوي على تهم بارتكاب الجريمة المنظمة، وإساءة استعمال السلطة والمركز الرسمي وقبول وتقديم الرشاوى في وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وخلال جلسة المحاكمة الأولى، قرر قاض تابع للبعثة ضم القضية إلى قضية ''وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ٢'' المرتبطة بها والتي أُقرت لائحة الاتهام الخاصة بها في نفس اليوم.

وفي ١١ حزيران/يونيه، خلصت هيئة من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي يعملون بالمحكمة الابتدائية في ميتروفيتشا إلى أن عمدة بلدية فوشتري/فوتشيترن ثبتت عليه تهمة الاستيلاء والبناء على أراض بصورة غير قانونية، وحكمت عليه بغرامة قدرها ٠٠٠ ١٠ يورو.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي ومدع عام محلي يعملان في مكتب الادعاء الأساسي في فريزاي/يوروشيفاك لائحة اتهام ضد ثلاثة متهمين يشتبه في تورطهم في الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتسهيل الدعارة. ويُزعم أن المتهمين استدرجوا رعايا أجانب لتقديم خدمات جنسية في فندق في منطقة فريزاي/يوروشيفاك بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣.

وفي ٥ تموز/يوليه، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي يعمل في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام في المحكمة الابتدائية في بريشتينا ضد تاجر مخدرات مزعوم يشتبه في ارتكابه العديد من الجرائم بما في ذلك الجريمة المنظمة والقتل المقترن بظروف مشددة والاتجار بالمخدرات.

قضايا أخرى

في ٢٣ نيسان/أبريل، قدم مدع عام يعمل في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد متهمَيْن يشتبه في أنهما أفشيا هويات الشهود في قضية ''مجموعة درينيتشا''. فقد عرض أحدهما شهادات الشهود المشمولين بالحماية في برنامجه التلفزيوني على شبكة للبث العام في كوسوفو.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي يعمل في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام في المحكمة الابتدائية في بريشتينا ضد متهم في القضية الشهيرة المتعلقة بمقتل الضابط تريومف رضا في عام ٢٠٠٧. وقد سبق أن أُدين ثلاثة أشخاص آخرين بتهمة قتله.

وفي ٢٢ أيار/مايو قامت، بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو بعمليات بحث واعتقال في منطقتي بريشتينا وبودوييفا/بودوييفو كجزء من التحقيقات الجارية في مقتل ضابط من شرطة كوسوفو وضابط من شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في عام ٢٠٠٤. وأُلقي القبض على شخصين.

وفي ٢ حزيران/يونيه، حكمت هيئة من القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي يعملون بالمحكمة الابتدائية في ميتروفيتشا على متهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعلى آخر بالسجن لمدة سنتين ونصف بتهمة التسبب في خطر عام في حادث إطلاق نار في ميتروفيتشا الجنوبية في عام ٢٠١٢ أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي يعمل في مكتب الادعاء الأساسي لائحة اتهام ضد متهم بدعوى أنه رشق بالحجارة موكبا كان ينقل وفدا صربيا في زيارة رسمية إلى كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات

يتواصَل بنسق حثيث التحقيق الذي تجريه فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والمعنون ''التحقيق في ادعاءات بمعاملة الأشخاص معاملة لاإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. وتحقق فرقة العمل حاليا في الادعاءات الواردة في التقرير والمتصلة بعمليات الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة والقتل، وكذلك استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها في كوسوفو.

ولا تزال فرقة العمل تتعاون بنشاط مع مجموعات مناصرة الضحايا والأطراف المتضررة، ومع الأفراد من أجل جمع معلومات مفيدة للتحقيق. وأنشطة التحقيق والأنشطة التنفيذية جارية، ولا يزال التعاون مثمرا مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار رئيس هيئة الادعاء، كلينت وليامسون، وأعضاء مكتبه أوروبا وأمريكا الشمالية لإجراء محادثات مع الوكالات الحكومية بشأن مسائل هامة تتعلق بعمل الفرقة.

وواصل السيد وليامسون تعاونه مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل ضمان الدعم المستمر لتحقيق فرقة العمل. وواصلت فرقة العمل المساهمة في الجهود التي يقودها الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية قضائية قادرة على

الاستمرار ومستقلة ومحايدة لتلقي أي لائحة اتهام تنشأ عن تحقيقات فرقة العمل. وختاما، أعلن السيد وليامسون نتائج تحقيقات فرقة العمل في ٢٩ تموز/يوليه (مرفق نسخة من بيانه).

قسم الطب الشرعي

في ٢٣ نيسان/أبريل، بدأ خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في قسم الطب الشرعي أعمال الحفر في راسكا، صربيا، تحت سلطة قاضي تحقيق صربي. وزار رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي الموقع في حزيران/يونيه. وفي ٤ تموز/يوليه، عُلقت أعمال الحفر بعد الانتهاء من استخراج الجثث في اثنين من المواقع الثلاثة. وحتى هذا التاريخ، تم انتشال ٤٥ مجموعة من الرفات البشري و ٨٨ من الأشلاء.

حقوق الملكية

في مجال العدالة المدنية، واصل أعضاء لجنة المطالبات المتعلقة بالممتلكات في كوسوفو عملهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم البت في ٨٧٤ قضية (معظمها قضايا تنازع على الملكية بين طوائف عرقية مختلفة). ومن مجموع ٧٠١ ٤٢ مطالبة معروضة على وكالة الممتلكات في كوسوفو، لا تزال ٦٢٤ مطالبة فقط في انتظار القرار.

ومن ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه، تلقت هيئة الطعون بوكالة الممتلكات في كوسوفو ٤٩ طعنا جديدا وبتت في ٤٩ طعنا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا ١١٩ قرارا في القضايا المعروضة على الهيئة الابتدائية. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضاً ملفات ٤٨١ قضية من قضايا قوائم العمال وانتهت من البت في ٦٢ قضية على مستوى هيئة الاستئناف.

تعزيز سيادة القانون

بناء على مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي، قام خلال شهر أيار/مايو كل من المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو بتنقيح مجموعة من اللوائح في مجالات توظيف القضاة والمدعين العامين وتعيينهم وتقييمهم وخضوعهم للمساءلة التأديبية. وستمكن هذه التعديلات كلا المجلسين من مواءمة أنظمتهما مع معايير الاتحاد الأوروبي في مجالات القدرة التنظيمية والقدرة المهنية. كما قدمت البعثة المشورة للمجلس القضائي لكوسوفو بشأن كيفية تقييم أداء المرشحين الكتابي والشفوي وإجراء المقابلات.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي تقييما مواضيعيا بشأن استخدام اللغات الرسمية في الإجراءات القضائية وإدارة المحاكم وقدمت نتائجه إلى المجلسين. وأوصت البعثة بزيادة موارد الترجمة الشفوية والتحريرية في نظام المحاكم وبمواءمة اللافتات في مباني المحاكم مع مقتضيات اللغة بموجب القانون المتعلق باستخدام اللغات. وبدأت البعثة تتعاون مع كلا المجلسين على تجسيد تلك التوصيات.

وعقدت بعثة الاتحاد الأوروبي مناقشات مستفيضة مع وزارة العدل ودائرة إصلاحيات كوسوفو بشأن الحاجة الماسة إلى تعيين شخص ذي خبرة في وظيفة مدير للسجن المشدد الحراسة في بودويفه/بودوييفو من أجل التعجيل بافتتاح ذلك السجن. وبناء على مشورة البعثة، نقلت دائرة إصلاحيات كوسوفو مدير إصلاحية دوبرافا ليصبح مديرا بالنيابة للسجن المشدد الحراسة الذي افتتح في ٣١ أيار/مايو، والذي من المتوقع أن يحسّن تدريجيا ظروف الاكتظاظ في السجون الأخرى ويخفف من حدة المشاكل المرتبطة بالسجناء البارزين والشديدي الخطورة.

ولا تزال إقامة السجناء البارزين في المستشفيات تشكل مصدر قلق، ذلك أنه طوال الفترة المشمولة بالتقرير كان هناك عدد قياسي من السجناء في مركز الرعاية السريرية بجامعة بريشتينا. وهناك مثال هام على هذا الأمر هو بدء المحاكمة على جرائم الحرب التي ارتكبتها ”مجموعة دريتيشا“ المقرر إجراؤها في ٢٢ أيار/مايو. وقبل المحاكمة، ونظرا لكون المتهمين ارتكبوا انتهاكات متعددة عند نقلهم إلى المرافق الطبية، أصدر القاضي الذي يرأس المحاكمة أمرا بنقل المتهمين إلى مركز الاحتجاز في ميتروفيتشا خلال الفترة التي تجري فيها المحاكمة، على أساس أن عدم القيام بذلك يمكن أن ينتج عنه حدوث تأخيرات (بالنسبة للنقل ولأسباب أمنية). أما في الفترة المتبقية فإن المتهمين سيحتجزون في إصلاحية دوبرافا كما كان الأمر من قبل.

وفي ٢٠ أيار/مايو، وهو اليوم الذي صدرت فيه تعليمات بنقل المعتقلين للمرة الأولى، فر ثلاثة من المتهمين السبعة من الحجز في مركز الرعاية السريرية بجامعة بريشتينا. وعملية الفرار هذه التي زُعم أن دائرة إصلاحيات كوسوفو يسرتها هي حاليا قيد تحقيق جنائي. وتزامن هذا الفرار مع احتجاج صغير النطاق. فقد سد المحتجون منافذ الغرف التي كان الفارون يقيمون بها، ومنعوا شرطة كوسوفو من تحديد مكان وجود الأشخاص الثلاثة.

وعملت بعثة الاتحاد الأوروبي مع شرطة كوسوفو لضمان مثول المتهمين الأربعة المتبقين أمام المحكمة وتعاونتا في عملية لتحديد مكان المعتقلين الثلاثة الفارين من العدالة ونقلهم. وبناء على ذلك، صدر أمر اعتقال ضدهم، نص أيضا على أن المتهمين الثلاثة

سيُحتجزون في إصلاحية دوبرافا، وحل محل الأمر الصادر عن المحكمة في ١٩ أيار/مايو بإيداعهم مركز الاحتجاز في ميتروفيتشا. وفي ٢٢ أيار/مايو، سلم الأشخاص الثلاثة أنفسهم إلى شرطة كوسوفو في مركز الرعاية السريرية بجامعة بريشتينا، ونُقلوا فورا إلى إصلاحية دوبرافا، وفقا لأحكام أمر إلقاء القبض. وتم تقييم إجراءات شرطة كوسوفو في هذا السياق على أنها ملائمة.

وقدمت لجنة التحقيق الداخلية التابعة لدائرة إصلاحيات كوسوفو والمكلفة بالنظر في حادثة مركز الرعاية السريرية بجامعة بريشتينا تقريرا تناول فقط ضباط دائرة إصلاحيات كوسوفو المداومين في الحراسة، وليس الإدارة العليا لدائرة إصلاحيات كوسوفو. وقيّمت بعثة الاتحاد الأوروبي التقرير على أنه رديء ويفتقر إلى المعلومات الحاسمة اللازمة لاتخاذ قرار بشأن الإجراءات التأديبية، وبالتالي قدمت توصيات بشأن كيفية تحسينه. وبناء على الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة، فرض مدير دائرة إصلاحيات كوسوفو نقلا لمدة ستة أشهر إلى مؤسسة إصلاحية أخرى على أحد ضباط دائرة إصلاحيات كوسوفو وإنذارا كتابيا على ضابطين آخرين.

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم إلى شرطة كوسوفو على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي في عدد من الحوادث البارزة بما في ذلك مباراة كرة القدم الودية ضد تركيا، وعرض يتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والانتخابات العامة. ورصدت البعثة خطط شرطة كوسوفو للانتخابات واعتبرت أنها ملائمة وأن موارد شرطة كوسوفو كافية. وخلال العملية، لم يبلغ عن وقوع حوادث كبيرة. وقدمت فرق الرصد والتوجيه وإسداء المشورة أيضا دعما حيويا لشرطة كوسوفو استعدادا لاحتفالات فيدوفان في ٢٨ حزيران/يونيه. وقيمت بعثة الاتحاد الأوروبي أن شرطة كوسوفو أظهرت أسلوبا لحفظ النظام يركز على المجتمع المحلي، ويهدف إلى تهيئة بيئة آمنة أثناء الاحتفال. وكانت شرطة كوسوفو حسنة الاستعداد، ووفقا لتقييم البعثة، كانت ردود فعلها سريعة ومتناسبة وتنم على كفاءة مهنية.

وفي حزيران/يونيه، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا المشورة إلى الفريق العامل التابع للمجلس التنفيذي للإدارة المتكاملة للحدود بشأن خطة التنمية لمركز إدارة الحدود في كوسوفو وحددت الأنشطة وخطط العمل ذات الأولوية في مجالات مثل البنية التحتية، والتعاون فيما بين الوكالات، وتحليل المخاطر، والقيام بدور بارز، وفقا لمتطلبات خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن تحرير تأشيرة.

وختاما، رصدت بعثة الاتحاد الأوروبي إجراءات التسجيل لطلب اللجوء في حالة المهاجرين غير الشرعيين الذين يزعمون أنهم من أصل سوري واعتقلتهم شرطة كوسوفو في الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المشورة إلى شرطة كوسوفو وشرطة الحدود في كوسوفو بشأن تحسين تدفق المعلومات بينهما من أجل زيادة فرص تحديد هوية طالبي اللجوء والتعامل معهم على النحو الواجب، بما في ذلك قبولهم من طرف بلدان ثالثة.

الشمال

في شمال كوسوفو، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي أنشطتها للرصد والتوجيه وإسداء المشورة إلى جانب ممارسة مهامها التنفيذية في عدد من الإجراءات القضائية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، تعاونت البعثة والقيادة الإقليمية الشمالية لشرطة كوسوفو في ضمان إصدار ٢٠ مذكرة استدعاء لأشخاص موضع اهتمام في شمال كوسوفو ثم إجراء المقابلات اللاحقة. وتتعلق مذكرات الاستدعاء بعدد من التحقيقات في جرائم شتى منها هروب مشتبه به من الحجز في مركز الشرطة في زوبين بوتوك ومقتل ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبيري خلال هجوم على موكب لشرطة كوسوفو في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اعتقلت بعثة الاتحاد الأوروبي سائق رئيس بلدية زوبين بوتوك، الذي كان قد استدعي فيما يتعلق بهروب شخص من الحجز في مركز الشرطة في زوبين بوتوك. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، رفض قاض تابع للبعثة طلب احتجاز رهن التحقيق، وأمر بالإفراج عن السائق من حجز الشرطة. وألقت شرطة كوسوفو في ١٥ أيار/مايو القبض على الشخص الذي كان قد هرب من مرفق الاحتجاز التابع لها بتهمة ارتكاب عدد من الجرائم الخطيرة، بما في ذلك تعريض موظفين تابعين للأمم المتحدة وأفراد مرتبطين بها للخطر، وعرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية في أداء واجبات رسمية، والمشاركة في حشد من الناس ارتكب جريمة جنائية، والاعتداء على موظفين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي وممتلكات خاصة بها والمشاركة في عملية هروب استُخدم فيها العنف.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل أيضا، تعرض موكب من سيارتين مدرعتين تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لإطلاق النار في قرية بانيا/بانييه في بلدية زوبين بوتوك، على بعد كيلومتر واحد من نقطة العبور برنياك/تابالي. وكانت الوحدة في مقدمة موكب لتناوب موظفين تابعين للبعثة يعملون في نقطة العبور. وهذا الحادث، الذي أسفر عن أضرار لمركبتين تابعتين للبعثة والذي كان يمكن بسهولة أن يسفر عن إصابات، أدانه بأشد العبارات القادة السياسيون في بريشتينا وبلغراد وشمال كوسوفو. وتلقت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا الدعم لولايتها وإجراءاتها من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والممثل

الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو. وعلى الصعيد المحلي، وصف عمدة زوبين بوتوك الحادث بأنه هجوم إرهابي.

وفي أعقاب تقييمات أمنية أجرتها بعثة الاتحاد الأوروبي، لم يكن هناك أي حضور مادي من أجل الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في زوبين بوتوك. ولكن لا تزال هذه الأنشطة تجري عن طريق الهاتف، ومن خلال اجتماعات دورية خارج البلدية.

وفي ٢ أيار/مايو، اختتم ٤٣ عضوا (٣٦ من صرب كوسوفو، و٧ من ألبان كوسوفو) ينتمون إلى فريق الاستجابة السريعة التابع لشرطة كوسوفو في الشمال دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع في أكاديمية شرطة كوسوفو وأصبحوا جاهزين للعمل بالكامل يوم ٩ أيار/مايو. وخلال الأسابيع الأولى من عمله، ساهم هذا الفريق بشكل كبير في زيادة الفعالية التشغيلية لشرطة كوسوفو في الشمال. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي جميع مراحل الدورة التدريبية، فضلا عن العمليات الخمس الأولى التي قام بها الفريق.

وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة شرطة كوسوفو في الشمال من خلال تيسير الاتصالات بشأن إعداد عملية استهدفت عصابات منظمة لسرقة السيارات تنشط في كوسوفو وصربيا. وأسفرت العملية عن اعتقال خمسة أشخاص ومصادرة أصول.

ومساء ١٧ حزيران/يونيه وفي الساعات الأولى من يوم ١٨ حزيران/يونيه، قامت أطراف مجهولة الهوية بإزالة حاجز الأنقاض والتربة عند الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا، الذي أقيم في تموز/يوليه ٢٠١١ احتجاجا على وجود وحدات شرطة كوسوفو الخاصة في شمال كوسوفو في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وبعد ظهر يوم ١٩ حزيران/يونيه، بدأ نقل أوعية من الخرسانة لغراسة النباتات إلى الجسر. ووضعت على الجسر ثلاثة صفوف من هذه الأوعية. وبعد الظهر ألقيت أيضا حمولات عدة شاحنات من التربة على الجسر، حيث تسربت بين صفوف أوعية النباتات الثلاثة.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، احتج حوالي ١ ٠٠٠ من ألبان كوسوفو في مبنى المجلس البلدي لميتروفيتشا الجنوبية على وضع الحاجز الجديد. وعند تقدم المظاهرة نحو الجسر ألقى عدد من المتظاهرين الحجارة وأشياء أخرى على شرطة كوسوفو التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع. وأطلقت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وأسفرت المظاهرة عن إصابة ١٣ شرطيا بجروح طفيفة وإصابة ١٢ شخصا في صفوف المدنيين تم إخلاء سبيلهم بعد تلقي العلاج الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، أُضرمت النار في عدة مركبات أو تم تخريبها (تابعة لشرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي والأمم

المتحدة). وأُلقي القبض على عشرة محتجين من ألبان كوسوفو خلال الحادث اعتقلوا في وقت لاحق بناء على أمر من المدعي العام.

تنفيذ الحوار

في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، توقف اعتبارا من ١٩ نيسان/أبريل إجراء الازدواج الضريبي بالنسبة للمسافرين الحاملين سلعا القاصدين كوسوفو عبر صربيا. وأصبحت المركبات التجارية الآن تدفع رسوما على سبيل الضمان عند دخول صربيا لغرض العبور، تُسترد عند دخول كوسوفو. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي برصد تنفيذ هذا الاتفاق.

وعملا بالاتفاق المتعلق بإدماج أعضاء هياكل الأمن الصربية في هياكل كوسوفو المماثلة، نجح ٣٠ رجل إطفاء من صرب كوسوفو في ميتروفيتشا الشمالية في توقيع عقد عمل مع مكتب إدارة ميتروفيتشا الشمالية في ٨ أيار/مايو.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الجمارك، استؤنف في ٢١ أيار/مايو إصدار التراخيص المؤقتة لجميع البضائع التي تدخل نقطتي العبور في كوسوفو رودنيتشا/يانييه وبرنياك/تاباليي. ومنذ ذلك الحين، تم تسجيل ١٠٩ شركات في نقطتي العبور.

القضايا الرئيسية الأخرى

اجتمع في ٢٨ أيار/مايو مجلس التنسيق المشترك لسيادة القانون، الذي يشترك في رئاسته نائب رئيس الوزراء/وزير العدل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. وأكد المجلس استمرار الالتزام فيما يتعلق بالاتفاق المشترك الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكان الاجتماع بمثابة تذكير بالحاجة إلى مواصلة الجهود لضمان التنفيذ الكامل لخطط العمل المتفق عليها. وواصل المجلس المناقشات حول التحديات الخاصة التي تواجه كوسوفو فيما يتعلق بالتدخل السياسي في سيادة القانون.

وفي ١١ حزيران/يونيه، عرض رئيسا المجلس المشاركان للعموم التقرير المرحلي لعام ٢٠١٤ بشأن الاتفاق. ويتضمن التقرير تقييما للتطورات الأخيرة، بما في ذلك التحديات المتبقية في مجال سيادة القانون.

٣ - ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي

استنادا إلى الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي أجرته دائرة العمل الخارجي الأوروبي في ١٣ حزيران/يونيه، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وستواصل البعثة العمل تحت السلطة الشاملة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقبل ذلك، في ٢٣ نيسان/أبريل، صوتت جمعية كوسوفو لصالح استمرار التزام كوسوفو بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي، كما ورد في رسالة الدعوة الموجهة من رئيسة كوسوفو إلى ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وتصديقها يضمن مشروعية استمرار أنشطة البعثة في ظل التشريعات المحلية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقال أعضاء الجمعية أيضا إنهم ملتزمون بنقل الإجراءات القضائية لمتابعة التحقيقات التي تجريها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات.

المرفق الثاني

بيان مؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ صادر عن رئيس هيئة الادعاء بفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات

معلومات أساسية

في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أنشأ الاتحاد الأوروبي فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات لإجراء تحقيق جنائي على نطاق كامل في الادعاءات الواردة في تقرير مقرر مجلس أوروبا، ديك مارتي. وتم تعييني رئيسا لهيئة الادعاء لأقود فرقة العمل، وتسلمت منصبي في الشهر التالي، أي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وعلى مدى السنتين والنصف الماضيتين، أجرت فرقة العمل تحقيقا مكثفا ومفصلا في الادعاءات الواردة في تقرير مارتي. وقد انطوى هذا التحقيق على مقابلات مع مئات الشهود في بلدان من جميع أنحاء أوروبا وأماكن أخرى، وعلى استعراض لآلاف الصفحات من الوثائق التي جمعها العديد من المنظمات والأفراد الذين كانوا يعملون في كوسوفو أثناء الفترة التي يركز عليها تحقيقنا وبعدها.

وكان هذا عملية صعبة للغاية بالنسبة لفرقة العمل؛ فقد كنا نبحث أحداثا وقعت منذ نحو خمسة عشر عاما والأدلة المادية المتصلة بها ضئيلة أو معدومة. وكثير من الشهود الذين نعتقد أن لديهم معلومات مفيدة للتحقيق ماتوا أو أصيبوا بعجز جعلهم غير قادرين على الإدلاء بشهاداتهم. وبالمثل، هناك عدد من الشهود المحتملين الآخرين الذين حددتهم فرقة العمل لم يتسن إجراء مقابلات معهم لعدم التوصل إلى معرفة أماكن وجودهم الحالية. وختاما، واجهنا تحديات بسبب مناخ من التخويف يسعى إلى تقويض أي تحقيقات تطال الأفراد المرتبطين بجيش تحرير كوسوفو سابقا.

النتائج العامة

بالرغم من هذه الصعوبات، لدي اقتناع بأن فرقة العمل أجرت أشمل تحقيق تم القيام به في الجرائم المرتكبة بعد انتهاء الحرب في كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونتيجة لهذا التحقيق، نعتقد أنه سيكون باستطاعة فرقة العمل تقديم لوائح اتهام ضد بعض كبار المسؤولين السابقين في جيش تحرير كوسوفو. فهؤلاء الأفراد مسؤولون عن حملة من الاضطهاد كانت موجهة ضد الصرب والروما والأقليات الأخرى من السكان في كوسوفو وضد ألبان

كوسوفو الذين كانوا يصنفون إما على أنهم متعاونون مع الصرب أو، وهو الأكثر شيوعا، على أنهم ببساطة من المعارضين السياسيين لقيادة جيش تحرير كوسوفو.

والمعلومات التي جمعتها فرقة العمل تشير إلى أن بعض عناصر جيش تحرير كوسوفو استهدفت عمدا الأقليات بأعمال الاضطهاد التي شملت القتل خارج نطاق القانون والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني في معسكرات في كوسوفو وألبانيا والعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال المعاملة اللاإنسانية وحالات التشريد القسري للأشخاص من منازلهم ومجتمعاتهم المحلية وتدنيس وتدمير الكنائس وغيرها من المواقع الدينية. وهذا أدى بالفعل إلى التطهير العرقي لأعداد كبيرة من السكان الصرب والروما من مناطق كوسوفو الواقعة جنوب نهر إيبار، باستثناء عدد قليل من جيوب الأقليات المتفرقة. وبالإضافة إلى ذلك، وجدنا أن بعض عناصر جيش تحرير كوسوفو قامت بحملة متواصلة من العنف والترهيب خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ استهدفت المعارضين السياسيين من ألبان كوسوفو، وانطوت أيضا على أعمال القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات غير القانونية والمعاملة غير الإنسانية.

ونعتقد أن الأدلة دامغة على أن هذه الجرائم لم تكن أفعال أفراد مارقين يتصرفون من تلقاء أنفسهم، بل تمت بطريقة منظمة وأجازها أفراد في المستويات العليا من قيادة جيش تحرير كوسوفو. واتساع نطاق هذه الجرائم أو طابعها المنهجي بعد انتهاء الحرب في حزيران/يونيه ١٩٩٩ يبرر المحاكمة عليها كجرائم ضد الإنسانية. وبناء على ذلك، نتوقع أنه يمكن، في هذه القضايا، توجيه اتهامات من هذا القبيل إلى عدد من كبار المسؤولين في جيش تحرير كوسوفو سابقا، وأن من المرجح أن تتضمن لائحة الاتهام أيضا تهم ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات معينة للقانون المحلي لكوسوفو، بما في ذلك القتل.

وبعض الجرائم المحلية الأخرى – بما في ذلك التعذيب – لا يمكن المحاكمة عليها ذلك أنها سقطت بالتقادم بعد انقضاء ١٥ عاما. ونظرا لعدم وجود محكمة الآن، وبالتالي عدم القدرة على إصدار لائحة اتهام، لم نكن في وضع يسمح لنا بقطع التقادم. ومع ذلك، لا أعتقد أن هذا سيكون له تأثير سلبي على هذه القضية، خاصة وأن العديد من هذه الأعمال الإجرامية يمكن أن توجه اتهامات بشأنها في سياق انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي لا تسقط بالتقادم.

وفيما يتعلق بالجرائم التي وصفتها أعلاه، من الواضح أن تركيزنا – كهيئة تحقيق وادعاء عام – هو استقاء وتجميع أدلة على ارتكاب مخالفات جنائية. وبالرغم من أنه لم يكن من مسؤوليتنا الأساسية معرفة مصير الأشخاص الذين اختفوا في عامي

١٩٩٨ و ١٩٩٩ والذين لا يزال مكان وجودهم مجهولا بعدُ، فقد شعرنا بالتزام قوي لبذل كل ما في وسعنا من أجل معرفة مصيرهم. وللأسف، في هذه المرحلة، لم نحصل إلا على قدر ضئيل جدا من المعلومات الإضافية التي من شأنها أن تدلنا على أماكن وجود الجثث أو أن تسلط الضوء بشكل آخر على مكان وجود الأشخاص الذين اختفوا. وغني عن القول إن السعي وراء هذه المعلومات سيظل أولوية عالية جدا لفرقة العمل ليس فقط لأغراض التحقيق ولكن أيضا بسبب الاهتمام الإنساني القوي بتوفير أجوبة مستحقة لمدة طويلة للأسر، من جميع الأعراق، التي اختفى أحباؤها خلال هذه الفترة.

وبشكل عام، ينبغي ألا تكون نتائج تحقيقنا مفاجئة لأحد، لأنها تتفق مع ما أوردته منظمة الأمن والتعاون في تقريرها الذي يعود إلى عام ١٩٩٩ والمعنون "Human Rights in Kosovo: As Seen As Told" (حقوق الإنسان في كوسوفو: كما شوهدت وكما قيل عنها) وهيومن رايتس ووتش في تقريرها المعنون "Abuses Against Serbs and Roma in the New Kosovo" (الإساءات ضد الصرب والروما في كوسوفو الجديدة). ولكن هذه هي المرة الأولى التي تخضع فيها الادعاءات الواردة في هذين التقريرين، ثم في تقرير مارتي كذلك، لمراجعة من جانب هيئة ادعاء في سياق تحقيق جنائي على نطاق كوسوفو. ولئن كانت أي حجج تقدمها فرقة العمل لن تكرر بالتأكيد تلك التقارير بالكامل، فإن الموضوع الأساسي الوارد في تلك التقارير والمتعلق بحملة الاضطهاد التي قادها بعض الأفراد من ذوي الرتب العليا في قيادة جيش تحرير كوسوفو يتسق مع نتائج تحقيقنا في هذه المرحلة.

استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها

في حين تناول تقرير مارتي هذه المجموعة الأوسع من الادعاءات، حيث ناقش حالات الاختفاء والاعتقالات والقتل التي طالت أفراد الأقليات العرقية والمعارضين السياسيين من ألبان كوسوفو، فإن جزء التقرير الذي استقطب أكبر قدر من الاهتمام – بسبب طبيعته المثيرة – هو المتعلق بادعاءات القتل لغرض استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها. وكما قلت، فإن النتائج التي توصلنا إليها متسقة إلى حد كبير مع تلك الواردة في تقرير مارتي، وهذا ينطبق أيضا على الادعاءات بشأن هذه المسألة. غير أن المحاكمة على هذه الجرائم، تتطلب مستوى من الأدلة لم نتمكن من تأمينه حتى الآن. وواجهنا، شأننا شأن ديك مارتي أثناء تحقيقه، تحديات كبيرة في الحصول على هذه الأدلة. وهذا لا يعني أن هذه الأدلة لن تظهر، فنحن نواصل بالتأكيد السعي وراءها بشكل حثيث. لذلك، لم نستبعد صحة هذه المزاعم بأي حال من الأحوال. وفي حين لا أرى حتى الآن أن هناك

أدلة قوية يمكن أن تكون أساسا لتوجيه لوائح اتهام في هذا الجانب من القضية، فإنني أشعر بوجود واجب خاص يحتم معالجة هذه المسألة تحديدا في ضوء الاهتمام الذي تركز عليها.

وأستطيع أن أقول في هذه المرحلة، إن هناك مؤشرات قوية على أن هذه الممارسة حدثت على نطاق محدود جدا وأن عددا قليلا من الأشخاص قُتلوا لغرض استخراج أعضائهم والاتجار بها. وهذا الاستنتاج يتفق مع ما ورد في تقرير مارتي، وهو تعرض ''نفر'' (a handful) من الناس لهذه الجريمة. واستخدام كلمة ''نفر'' من قبل السناتور مارتي متعمد، والمقصود بها معناها الحرفي. وليس هناك ما يشير في هذه المرحلة إلى أن هذه الممارسة كانت أكثر انتشارا من ذلك، ولا يوجد بالتأكيد ما يدل على أن نسبة كبيرة من أفراد الأقليات العرقية الذين فُقدوا أو قُتلوا كانوا ضحايا لهذه الممارسة. والتصريحات الصادرة عن البعض ومفادها أن مئات الأشخاص قُتلوا لغرض الاتجار بالأعضاء لا تدعمها تماما المعلومات التي لدينا والتي كانت لدى ديك مارتي. ولكن حتى لو أن شخصا واحدا تعرض لمثل هذه الممارسة المروعة، ونحن نعتقد أن قلة قليلة تعرضت لها، فإن هذه مأساة رهيبة، وكون هذه الجريمة وقعت على نطاق محدود لا يقلل من وحشيتها. وبالمثل، لا فائدة من المبالغة في الأرقام والتسبب في ألم وقلق مفرطين للأُسر التي لا تعرف مصير أحبائها، مما يجعلها تتصور هذا البُعد الإضافي للرعب.

العملية القضائية

فيما يتعلق بالجرائم التي لدى فرقة العمل بشأنها أدلة يمكن المحاكمة على أساسها، يتعذر تقديم لائحة اتهام إلى أن يتم تأسيس المحكمة المتخصصة المعينة للنظر في هذه القضايا – ونأمل أن يكون ذلك في مطلع العام المقبل. وحتى ذلك الوقت، ربما تظهر أدلة إضافية من شأنها أن تؤثر بوضوح على شكل لائحة الاتهام التي ستقدم. لذلك، فإن هذه الحالة غير عادية – في الواقع، لم يسبق لها مثيل – في العدالة الدولية حيث تم تعيين مكتب مدع عام مخصص مخول سلطات التحقيق الكامل وله صلاحية إصدار لوائح الاتهام، ولكن لا توجد محكمة فعلية يمكن أن تقدم فيها لوائح الاتهام تلك. لذلك، فإن بيان النتائج الذي أقدمه اليوم سيكون بمثابة بيان مؤقت إلى أن تصدر لائحة اتهام ذات حجية أقوى.

وفيما يتعلق بالعملية، كان هناك اعتراف منذ بداية تولي الاتحاد الأوروبي هذه المسألة بأن بعض التدابير الاستثنائية ضرورية لإجراء تحقيق من هذا النوع وضمان نزاهته. وأدى هذا إلى إنشاء فرقة العمل كوحدة تحقيق مستقلة تقع خارج كوسوفو، في بروكسل. ونفس الاعتبارات التي روعيت عند إنشاء فرقة العمل كمكتب تحقيق وادعاء قائم بذاته روعيت

أيضا في إنشاء محكمة مع بعض الضمانات التي من شأنها أن توفر الوسيلة الوحيدة لمحاكمة عادلة وآمنة في هذه القضية.

وفيما يخص المحكمة المتوخاة، أود تناول أحد الشواغل المحددة الذي أعرب عنه البعض في كوسوفو وهو أن هذه المحكمة هي محكمة خاصة لجيش تحرير كوسوفو فحسب، وأنها تتجاهل الجرائم التي ارتكبها غيره. والواقع هو أن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اختصاص النظر في الجرائم التي حدثت خلال فترة النزاع المسلح، حتى تاريخ انتهاء الحرب في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩. وعملا بولايتها القضائية، قامت المحكمة الجنائية الدولية بعدد من المحاكمات ضد مسؤولين صرب رفيعي المستوى عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال تلك الفترة، وعن أفعال استهدفت ضحايا من ألبان كوسوفو. ولكن المحكمة الجنائية الدولية مُنعت من ملاحقة مرتكبي الجرائم المرتكبة في فترة ما بعد الحرب – الفترة التي هي محط التركيز الأساسي لتحقيقنا – لأن ولايتها القضائية لا تجيز المحاكمات عن أفعال في غير فترة النزاع المسلح. وفي عام ٢٠٠٠، طلبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، كارلا ديل بونتي، فعلا إدخال تنقيحات على النظام الأساسي للسماح للمحكمة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة ومقاضاة مرتكبيها، ولكن لم يُستجب لطلبها. ونتيجة لذلك، فإن معظم الجرائم التي ارتُكبت في كوسوفو في فترة ما قبل الحرب وخلال الحرب نفسها نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية. وغالبية تلك الجرائم اقترفها صرب. أما ما قام به تحقيقنا وما ستفعله هذه المحكمة فالغرض منه هو ملء الفراغ الناشئ عن قيود الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. والواقع أن الجناة الأساسيين خلال فترة ما بعد الحرب هم بعض الأفراد المرتبطين بجيش تحرير كوسوفو، ولكن هذا لا يعني إفرادهم لمعاملة أكثر قسوة من غيرها؛ وإنما إخضاعهم فقط لنفس النوع من إجراءات العدالة الدولية التي سبق أن أُتبعت فيما يتعلق بالجناة الصرب.

وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لإنشاء هذه المحكمة المتخصصة، وبينما أشعر بخيبة أمل لأنها لم تتأسس بالفعل، فإنني أفهم أن هذه عملية معقدة وتنطوي على خوض مجالات غير مألوفة. فاجتياز الإجراءات البيروقراطية للعديد من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء الـ ٢٨، وتأمين التزام من الدولة المضيفة ومعالجة مخاوفها، وأخيرا، استكمال الخطوات القانونية والإجرائية في كوسوفو اللازمة لإنشاء هذه المحكمة، عملية معقدة ومستنفدة للوقت بدرجة غير معقولة. وقد أُنجز معظم هذه الخطوات، والتزمت حكومة كوسوفو والجمعية رسميا بإنشاء محكمة تتمتع بالضمانات اللازمة، ولكن لا بد من إصدار النظام الأساسي للمحكمة وإدخال تغييرات معينة

على قانون كوسوفو حتى تستطيع المحكمة أن تبدأ العمل. وهذه الخطوات الإجرائية لن تُنجز إلا عندما تشكل الجمعية الجديدة في كوسوفو بموجب الانتخابات الأخيرة. وعندما تتأسس المحكمة ويستلم القضاة مناصبهم يمكن لفرقة العمل تقديم لائحة اتهام في هذه القضية. وحتى ذلك الوقت، ستظل تفاصيل استنتاجات فرقة العمل والأدلة الداعمة مكتومة ولن يجري إطلاع العموم على أي تفاصيل أخرى بشأن التحقيق. وفي الأثناء، ستواصل فرقة العمل نشاط التحقيق الذي تقوم به لدعم استنتاجاتها ومواصلة تدعيم الحجج. وإنني أحث بقوة حكومة وجمعية كوسوفو والاتحاد الأوروبي على التحرك بسرعة لإنجاز هذه العملية وإقامة المحكمة في وقت مبكر من العام المقبل.

تخويف الشهود

كما أشرتُ إلى ذلك أعلاه، واجهت فرقة العمل تحديات كبيرة في إجراء هذا التحقيق، ونحن ندرك أن هذه التحديات ستظل قائمة مع تقدم العمل. وفي حين يساورني شعور قوي بأن الأدلة ستكون كافية بحيث تسفر عن لائحة اتهام عندما تكون الترتيبات الإجرائية قائمة بحيث يتسنى تقديم تلك اللائحة، لا بد لي من الاعتراف بأن الأمور يمكن أن تتغير، كما هو الحال بالنسبة لأي تحقيق جنائي، وأنه من المستحيل تقديم ضمانات مطلقة بالحصول على نتائج محددة. وأكبر شاغل لي في هذا الصدد هو شاغل أشرتُ إليه في بداية ملاحظاتي ويتمثل في مناخ تخويف الشهود. فمع تقدم هذا التحقيق، كانت هناك جهود حثيثة لتقويضه عن طريق التأثير على الشهود وما زالت هذه الجهود مستمرة. وقد اتخذنا خطوات للتصدي لأثر تخويف الشهود وسنواصل القيام بذلك. وسنحقق جديا في هذه الأنشطة وسنلاحق أي شخص يثبت أنه متورط فيها. ولعل هذه الممارسة المتفشية هي أكبر خطر يتهدد سيادة القانون في كوسوفو والتقدم صوب مستقبل أوروبي. وطالما استمر عدد قليل من ذوي النفوذ في إحباط التحقيقات في جرائمهم، فإن شعب كوسوفو ككل يدفع الثمن لأن هذا يترك سحابة قاتمة تغشي البلد. إن الذين يمارسون العنف أو التهديد بالعنف ضد الشهود أو أصحاب المناصب السياسية ووسائط الإعلام الذين يهاجمون الشهود لأنهم تجرأوا على الكلام ليسوا يدافعون عن كوسوفو، وإنما هم يخونون مستقبل كوسوفو.

رئيس هيئة الادعاء

أود في هذا البيان أن أغتنم فرصة لأعلن أن خدمتي كرئيس لهيئة الادعاء بفرقة العمل ستنتهي في ٢٣ آب/أغسطس. وعندما طُلب مني أن أتقلد هذا المنصب في منتصف

عام ٢٠١١، وافقتُ على مدة خدمة أقصاها ثلاث سنوات أعمل فيها لكي تجتاز هذه العملية مرحلة التحقيق الابتدائي. وبما أن هاتين الغايتين تقتربان الآن أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لكي أغادر وذلك لتسهيل استمرارية خلَفي في مرحليتْ ما قبل والمحاكمة في هذه القضية.

وفي أثناء استعدادي لإتمام عملي مع فرقة العمل، أريد أن أنوه بالعمل العظيم الذي أنجزه زملائي، رجالا ونساء، وأن أعرب عن تقديري لهم. فهذه المجموعة من المهنيين المتميزين – مدعون عامون ومحققون وموظفون قانونيون ومحللون وغيرهم من المتخصصين من ١٨ بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي، وكندا، والولايات المتحدة – واجهت مصاعب كبيرة في إجراء التحقيق. إن التزامهم، وروحهم المهنية ومثابرتهم هي التي أوصلتنا إلى هذه النقطة، وأنا واثق من أنهم سيستمرون في متابعة هذا التحقيق إلى أن يتسنى تقديم لائحة اتهام.

وأكون أيضا مقصرا إذا لم أنوه بمساهمات الشركاء الآخرين. فكبار المسؤولين في حكومة كوسوفو يستحقون تقديرا كبيرا على اتخاذ الإجراءات التي سهلت هذا التحقيق – وهو أمر من الواضح أنه لم يكن من السهل بالنسبة لهم للقيام به. ومنذ البداية، كانت الرئيسة يحي آغا تقدم دعما كبيرا، اعترافا منها بأن حل هذه القضايا ووجود التزام قوي بسيادة القانون أمران يخدمان مصلحة كوسوفو. وبالمثل، كانت الحكومات في الدول المجاورة، مثل الجبل الأسود وألبانيا مؤازرة جدا ومستجيبة لطلباتنا التعاون الكامل. وبذلت حكومة صربيا، بقيادة رئيس الوزراء فوتشيتش، وقبله رئيس الوزراء داتشيتش، كل ما في وسعها لمساعدتنا في هذه العملية، ولكنها بذلت أيضا جهدا كبيرا لتفادي أي تدخل في استقلال عمليتنا. لقد كان محاورنا التشغيلي الأساسي في الحكومة الصربية رئيس هيئة الادعاء في جرائم الحرب، فلاديمير فوكيتشيفيتش، الذي قدم هو ومكتبه مساعدة مفيدة للغاية، مع الاحترام الكامل أيضا لاستقلالنا.

وقد تعاونّا جيدا أيضا مع منظمات الضحايا والناجين والمفقودين وكان استعدادها لمساعدتنا بعد مرور الكثير من الوقت مكسبا كبيرا لعملنا أيضا، وهناك عدد من الحكومات الوطنية الأخرى، والأقسام المختلفة من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي وفر جميعها المعلومات ويسرت إجراء مقابلات الشهود مع أشخاص معنيين. وفي حين استفدنا من المعلومات التي حصلنا عليها بالفعل ومن إمكانية الاتصال بالشهود المحتملين، ستكون هناك حاجة مستمرة لهذا التعاون مع استمرار عملية التحقيق والادعاء العام. وأريد تشجيع تلك الأطراف وأي منظمات أو أفراد آخرين لديهم معلومات مفيدة، على استكشاف سبل إطلاع فرقة العمل عليها. وبالإضافة إلى ذلك، عرض عدد من الدول

المساعدة فيما يخص مسائل حماية الشهود. ونحن ممتنون للالتزامات التي سبق أن عُقدت، ولكن في هذا الصدد أيضا ستكون ثمة حاجة مستمرة مع تقدم عملية التحقيق المحاكمة.

وختاما، قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة دعما لا يقدر بثمن وضمنت مضي هذه العملية قدما بنجاح. وأنا كدبلوماسي أمريكي ومدع عام قاد مبادرة الاتحاد الأوروبي هذه على مدى السنوات الثلاث الماضية، أستطيع أن أقول بشكل لا لبس فيه أنها مثال رائعا على ما يمكن إنجازه من خلال التعاون التنفيذي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الخلاصة

أود في الختام أن أؤكد نقطة مهمة وهي أن البعض يحاولون، من أجل حماية أنفسهم، أن يصوروا هذا التحقيق بمثابة هجوم على كفاح كوسوفو من أجل الحرية أو على جيش تحرير كوسوفو كمنظمة. لقد انضم العديد من سكان كوسوفو إلى جيش تحرير كوسوفو بنوايا حسنة ورفضوا الإجرام المتفشي الذي انكشف بعد الحرب. وأظهر البعض منهم قدرا كبيرا من الشجاعة والنزاهة بتقديم شهاداتهم والتصريح بما يعرفونه عن أولئك الذين سلكوا طريقا مختلفا – أصحاب المناصب القيادية الذين اعتنقوا الإجرام وأرادوا استخدام جيش تحرير كوسوفو لخدمة أهدافهم الشخصية. لذلك، ينبغي أن يكون واضحا أن عملية التحقيق هذه وأي تهم توجه نتيجة لها، هي ضد الأفعال الإجرامية لأفراد داخل مجموعات محددة وليس ضد جيش تحرير كوسوفو ككل.

وهذه ليست محاولة لإعادة كتابة التاريخ، مثلما حاول البعض تصويرها. لقد كنتُ في كوسوفو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وأشرفت على التحقيق الذي أجرته لاحقا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الجرائم التي ارتكبها الصرب خلال تلك الفترة، وشاركتُ في كتابة لائحة الاتهام الأساسية ضد سلوبودان ميلوسيفيتش وغيره عن الجرائم الموجهة ضد ضحايا ألبان كوسوفو. وكان لي دور قيادي في عمليات استخراج الجثث من المقابر الجماعية في صيف عام ١٩٩٩، حيث تم انتشال جثث آلاف الضحايا من ألبان كوسوفو. وذهبت إلى العديد من مسارح الجريمة في جميع أنحاء كوسوفو وقضيت ساعات طويلة أتحدث مع الضحايا ومع أفراد أسر المفقودين أو الذين قُتلوا. لذلك، من منطلق مشاركتي الخاصة المباشرة جدا، أنا أفهم بوضوح ما حدث في كوسوفو في السنوات التي سبقت الحرب في عام ١٩٩٩ وخلال الحرب نفسها.

ولكن أيا كانت الظروف التي أدت إلى هذا النزاع، ليس هناك ما يبرر استهداف الأشخاص الأبرياء عمدا. إن ما حدث في أعقاب النزاع لم يكن أمرا يتعلق بالدفاع عن كوسوفو أو كفاحا من أجل الحرية. على عكس ذلك، كان هجوما وحشيا على مجموعات كبيرة من السكان المدنيين. إنه استهدف تقريبا جميع الصرب الذين فضلوا البقاء في كوسوفو، وكثير منهم من كبار السن أو المعوقين، من الروما والأقليات العرقية الأخرى، واستهدف ألبان كوسوفو الذين عارضوا مجموعة صغيرة داخل جيش تحرير كوسوفو تحتكر السلطة. وفي نهاية المطاف، هذا يتعلق فقط ببعض الأفراد في قيادة جيش تحرير كوسوفو الذين استخدموا عناصر من ذلك التنظيم لارتكاب العنف من أجل الحصول على السلطة السياسية والثروة الشخصية لأنفسهم، ولا يتعلق بقضية أكبر. وعليه، فإنهم كأفراد يجب أن يتحملوا المسؤولية عن جرائمهم.

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
النمسا	١
هنغاريا	١
المجموع	٦

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	٨

خريطة

UNMIK
July 2014
Operational boundary
International boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
0 5 10 15 20 25 km
0 5 10 15 mi
HQ Regional
MLT North
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
UNMIK HQ
Military Liaison Component HQ
Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
SERBIA
MONTENEGRO
Kosovo
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
Kosovska Mitrovica
Priština
Skopje
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 59 UNITED NATIONS
July 2014
Department of Field Support
Cartographic Section